

الحادي بادي من سبتمبر!



حسين شبكشي

أحبى العالم منذ أيام، وبشكل إعلامي مكثف ومركز للغاية، ذكرى أحداث الحادي بادي من سبتمبر (أيلول)، والتي أصبحت مشاهدتها الصورة أيقونة وأشباه يوقية تاريخية للعمل الإرهابي المروع، وأصبح تاريخ الحادي عشر من سبتمبر في حد ذاته تاريخاً مفصلياً بالنسبة للعالم، تغيرت من بعده الكثير من المعطيات والمستلزمات. فدخلت العديد من الأنظمة والقيود والتنظيمات والتشريعات التي أعادت تماماً هيكلية إصدار التشريعات والإجراءات والأمن والسلامة، وطالت أيضاً القطاع المالي والمصرفي الذي باتت تعاملاته وإجراءاته أكثر صرامة وأشد تعقيداً؛ فتحت أبواب معركة مواجهة التشدد بكافة صورته بدأً من المؤسسات التي يحتمي خلفها وصولاً إلى الفكر الذي تتستر خلفه. والمعركة مستمرة.

لقد تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من تبعات لاقتة ومهمة ومؤثرة العديد من علامات الاستفهام بدلاً من أن تقدم إجابات قطعية وحاسمة ونهائية، فاليوم وبعد مرور عقدين طويلين جداً على تلك الأحداث المفصليّة وبداية ما أعلنه الرئيس الأميركي الأسبق وقتها جورج بوش الابن بالحرب العالمية على الإرهاب، بدأت بحرب على أفغانستان لملاحقة تنظيم «القاعدة» الإرهابي الذي تبني عملياته في سبتمبر، واتخذ من أفغانستان مقراً له بغطاء من منظومة طالبان الحاكمة وقتها. ولكن هذه الحرب اتخذت منحى آخر وغريباً حينما اتخذ الرئيس بوش قراراً بغزو العراق تحت نفس الذريعة، أي محاربة الإرهاب، وأضيفت لها لاحقاً ذريعة أسلحة الدمار الشامل، وهما حجتان أثبتت الأيام أنهما من نسج خيال جماعة المحافظين الجدد التي كانت مهيمنة على صناعة القرار السياسي بالبيت الأبيض. دفع العالم عموماً ومنطقة الشرق الأوسط منه تحديداً، الثمن المكلف نتيجة قرار غزو العراق غير الصائب، الذي أفرز ولادة مجاميع من الميليشيات الإرهابية المختلفة مثل «داعش» و«الحشد الشعبي» و«مصائب الحق» و«فاطميون» و«زينبيون» واتساع دائرة نفوذ تنظيم «حزب الله» و«النصرة» و«أنصار الله» الحوثية.

قرار الحرب على الإرهاب قام على أسباب وجيهة وموضوعية نتاج كارثة مرعبة أودت بحياة الآلاف من الأبرياء، ولكن شيئاً ما حدث في مراحل تلك الحرب جعل من أجنحة جماعة هي المحافظون الجدد تهيم على القرار السياسي كانت نتيجته أرضية جديدة للإرهاب جديد في العراق. ولم يتوقف الضرر الذي أحدثته جماعة المحافظين الجدد عند هذا الحد، ولكنهم قاموا بإطلاق شرارة الثورات والربيع العربي عندما أعلنت مستنبرسة الأمن القومي وقتها كوندوليزا رايس بداية مرحلة الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط، والتي كان أحد أهم بنودها غزو العراق نفسه. ولم تكف إدارة المحافظين الجدد في حقبة جورج بوش الابن بذلك بل قامت بإخفاء صفحات معينة من التقرير الحكومي الصادر بخصوص التحقيقات المتعلقة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، بدعوى أنه لحماية المصالح الاستراتيجية مع حليفها المملكة العربية السعودية، ما ولد انطباعاً سلبياً عن دورها في التحقيق، علماً بأن وزير الخارجية السعودي وقتها الراحل الأمير سعود الفيصل قد أصر وبشدة على الإدارة الأميركية بضرورة الكشف والإفصاح الكامل عن كافة صفحات التحقيقات لأن السعودية ليس لديها ما تخفيه أبداً، وبقيت هذه المسألة أداة ابتزاز للسعودية حتى كشفت الأوراق مؤخرًا وتبين أن السعودية لا علاقة لها أبداً بتلك الأحداث.

والآن وبعد مرور عقدين من الزمان تعود طالبان إلى صدر المشهد الرئيسي في أفغانستان وترجع إلى حكم البلاد بعد اتفاق عقده مع إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب ونفذته بعشوائية إدارة الرئيس الحالي جو بايدن لتترك العالم في حيرة من أمره عن أسباب حصول ذلك الأمر العجيب.

الحرب على الإرهاب مستمرة لما فيه من مصلحة للعالم بأسره، فالعالم سيكون أقرب للسلام كلما ابتعد عن أسباب التشدد والتطرف، ولكن تبقى هناك أسئلة مفتوحة عن التباين في التعامل مع «كافة» التنظيمات الإرهابية بنفس الحدة التي تم التعامل بها مع تنظيم «القاعدة»، وعدم وجود الإجابات المنقنة لهذه الأسئلة يترك المجال لولادة غيرها.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر مساوية بكل المقاييس ولا بد من مراجعتها كل ما تم بعدها من قرارات صحيحة وأخرى خاطئة منعاً من تكرارها مجدداً في القادم من الأيام.

سردية 11 سبتمبر... نهاية الأوهام



يوسف الديني

نتيجة مقدمات أدركها السعوديون على مدى العقود الماضية التي تم استهداف المملكة فيها بالإرهاب الذي يوازي حدث 11 سبتمبر وباستهداف التضليل السياسي والإعلامي الذي لا يقل عن البروباغندا المرتجلة غير المبنية على الوثائق، ما خلق لدى السعوديين والعقلاء في المنطقة مناعة ضد السردية الأميركية عما جرى والتي بدأت تواجه بنقائضها حتى في الداخل الأميركي، خصوصاً على مستوى مراكز الأبحاث وخرانات التفكير التي طرحت في الأيام الماضية، العديد من الأوراق عن ولادة تنظيم «القاعدة» وتحالفه مع طالبان والجهاديين الإسلامي التي شكلت ولادة عقل تنظيم «القاعدة» من حركة جهادية فوضوية إلى تنظيم بأهداف سياسية بامتياز، خصوصاً بعد الحادثة المفصليّة التي تمثلت في مقتل أحمد شاه مسعود في التاسع من سبتمبر 2001 على يد «الجماعة التونسية المقاتلة» التي مهدت الطريق لتسيّد طالبان وحليفاتها «القاعدة» إلى التفكير خارج الحدود أو بحسب الخبير الدولي في شؤون الجماعات الإرهابية هارون زيلين في ورقة مهمة لمعهد واشنطن عن دور المقاتلين التأسيسيين من الجماعات المقاتلة في ليبيا وتونس من الظاهري على طرح فكرة «الجهادية العالمية» التي يعتبر على سبيل المثال أبو مصعب السوري المنظر الفكري والميداني الأبرز وكتبه منشورة ومداولة لا سيما طروحاته في

دريدا يؤكد بداية أن 11 سبتمبر حدث لا يمكن نسيانه أو محوه ببساطة من الأرشيف المشترك للتاريخ العالمي، لكن هذا الحدث بالتحديد فرض على العالم سطوته من بين كل الحوادث المشابهة له بسبب وسائل الإعلام التي بالفت في تعظيمه عبر الية التكرار القهري في الحديث عنها، وتحويل هذا اليوم إلى يوم غليم بمجرد ذكر رقم اليوم والشهر وبخض النظر عن أي شيء آخر عدا 11 سبتمبر. خلاصة ما يقوله لنا الفيلسوف الفرنسي، ورسالته فاحصة ومهمة، أن حدث 11 سبتمبر تعرض لإعادة إنتاج ألبان تاريخية وسياسية وإعلامية معقدة، وهنا يستعين بقراءة تشومسكي للحدث الذي يصفه بأنه قدم ضحايا أكبر لاحقاً بفضل ما وصفه بإرهاب القوى الكبرى في استهداف ضحايا ومدنيين خارج إطار صلاحية الفاعلين وفق إرادة جمعية وتوافق بين دول العالم ومؤسساته القانونية الدولية. من المهم في سياق كشف الحساب لمرحلة 11 سبتمبر القول إن ثمة خطابات كانت تحاول التوازن بين الاندفاع الأميركي في ملف الحرب على الإرهاب، حيث وقفت منظمات حقوقية أميركية ودولية مواقف مشرفة في التحذير من خطورة التعامل مع الإرهاب خارج أطر الشرعية الدولية وحقوق العامة، وكان من الألفاظ جماً انذاك الحديث عن الآثار الخطيرة الناجمة عن معالجة ملف الإرهاب من زاوية

تدريجياً، وهنا يستعين بقراءة تشومسكي للحدث الذي يصفه بأنه قدم ضحايا أكبر لاحقاً بفضل ما وصفه بإرهاب القوى الكبرى في استهداف ضحايا ومدنيين خارج إطار صلاحية الفاعلين وفق إرادة جمعية وتوافق بين دول العالم ومؤسساته القانونية الدولية. من المهم في سياق كشف الحساب لمرحلة 11 سبتمبر القول إن ثمة خطابات كانت تحاول التوازن بين الاندفاع الأميركي في ملف الحرب على الإرهاب، حيث وقفت منظمات حقوقية أميركية ودولية مواقف مشرفة في التحذير من خطورة التعامل مع الإرهاب خارج أطر الشرعية الدولية وحقوق العامة، وكان من الألفاظ جماً انذاك الحديث عن الآثار الخطيرة الناجمة عن معالجة ملف الإرهاب من زاوية

إلى درجة أنهم يفضلون شخصاً لا ينتمي لأي من الأحزاب لتشكيل الحكومة بدلاً من السماح لطرف من القوات الأميركية مع قوات آخر بذلك. وقد يسبب هذا الرهان في حال اقتنع الإيرانيون به، اختياراً فوضوياً لا يعولون يتنازرون في التقرب من جهات ذات نفوذ في وقت تشهد فيه المنطقة تقلبات مهمة. تشكيل الحكومة في لبنان، بتوافق فرنسي - إيراني، يأتي بعد أسابيع من زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للعراق، حيث زار بغداد والموصل وأربيل للتأكيد على اهتمام بلاده بمصير العراق. بعد أيام من تلك الزيارة، وقع العراق عقد طاقة بقيمة 27 مليار دولار مع شركة «توتال» الفرنسية. كل هذا يأتي في وقت تؤكد فيه الولايات المتحدة مجدداً أنها مصرة على تقليل نفوذها في المنطقة.

ويسبب التشرذم في المشهد السياسي العراقي، يُتوقع أن تستغرق عملية تشكيل الحكومة المقبلة أسابيع عدة - وجررت العادة أن تستغرق أشهرًا؛ إذ اختار رئيس الوزراء الحالي الكاظمي لتشكيل الحكومة الحالية بعد استقالة سلفه عادل عبد المهدي، استغرق عدة أشهر. ولكن هناك موعداً مهماً على الحكومة العراقية أن تشكل قبله وهو موعد نهاية العام، حيث من المرجح أن تعمل الولايات المتحدة سحب قواتها القتالية من العراق، بينما يطالب البعض من أنصار إيران بسحب كل القوات الأميركية من البلاد. وبعد الانسحاب الكلي من أفغانستان،

عن لبنان «الجديد»: ترحم على القديم!



رامي الريس

كُتب الكثير من التحليلات السياسية، وغير السياسية، عن واقع لبنان المريض والمأزوم. وذهبت بعض تلك التحليلات للقول بانتهاة لبنان القديم الذي عرفه العالم بأنه لبنان التعددية والتنوع والحريات العامة والنظام الاقتصادي الحر وصل إلى مرحلة الأفول التام، وأن ثقة لبنان جديداً بنسق طريقه وهو بطبيعته مغاير تماماً عن واقعه التاريخي.

الأکید ان الصغیة اللبنانيّة الراهنة قد تعرّضت لتشوّهات كبرى في الممارسة، وثقّة من كان يفاخر بأنه يعزّلها في الممارسة حتى ولو كان هذا التعديل الوضعي مغايراً للمستوى ومضافاً لإحكامه، لا سيما أن أحكام اتفاق الطائف أصبحت جزءاً من الدستور اللبناني، وبالتالي مخالفتها هي مخالفة للدستور.

ليس هذا السلوك متعدياً في ظل انعدام الثقافة الدستورية عند قوى معيّنة تركت في أذنها وسلوكها إلى القليل من العقلانية والكثير من العصبية. إنّها العبثيّة ذاتها التي خيّضت بسببها الحروب الواهية والمدمرة، والتي عُطت في سبيلها الحكومات والمجالس النيابية وسائر مؤسسات الدولة الضعيفة أساساً.

ليس ثقة اتفاقات مقدّسة في السياسة، واتفاق الطائف ليس استثناءً، فكل اتفاق سياسي نهاية في زمن ما ولحظة ما. إذا كانت لحظة إعلان وفاة اتفاق الطائف قد حانت، فالخطورة تكمن في غياب التفاهم السياسي على العقد الاجتماعي الجديد الذي يمكن من خلاله العبور نحو الدولة القويّة والعدالة التي لا تميّز بين مواطنيها على أسس طائفية ومذهبية والقادرة على توفير مقومات العدالة الاجتماعيّة المفقودة عملياً منذ قيام دولة لبنان الكبير سنة 1920.

ولكن، من الذي قال إن البديل المرتقب عن اتفاق الطائف سوف يؤمن هذه المقومات؟ ومن الذي قال إن الحقبة المقبلة التي قد تشهد دفن الاتفاق لن تشهد حالة من الفوضى السياسيّة تعرّضها لحالات العبثيّة وتكرسها المشارع المحليّة ذات الارتباطات الإقليميّة (التي بالمناسبة تتخذ من العبثيّة مطيّة لجدول أعمالها لا أكثر ولا أقل)؟ ومن الذي قال إن لبنان «الجديد» سيكون أفضل من لبنان الحالي، رغم كل كبواته وعثراته؟ ماذا عن عروبة لبنان؟ ومن يضمن الحفاظ على هذه الهوية في العقد الجديد؟

إن الحفاظ على الهوية العربيّة للبنان هو حجر الزاوية لأيّ تغيير مستقبلي، وإلا فإن الفقرة المرتقبة لا تعدو كونها مغامرة خطيرة ستقضي على موقع لبنان في محيطه العربي، وستدفعه إلى مزيد من الارتماة في الأحضان الخارجيّة التي لم يشاهدها ومخططاتها وأعمالها الفعويّة الخاصّة التي لا تتلاءم حتماً مع طبيعة التركيبة السياسيّة والمجتمعيّة اللبنانيّة.

صحيح أن النظام الاقتصادي اللبناني القديم عانى من عاونه من تشوّهات هيكلية عميقة أدت إلى إشاحة النظر عن قطاعات أساسية منتجة مثل الصناعة والزراعة لمصلحة قطاعات الخدمات والمصارف والسياحة التي تهتفت عند المنغصات الخطرة وتنهال أمام التحديات الكبرى (كما هو الواقع حالياً). صحيح أن ثقة حاجة ملحة لإصلاح بناء مقاربات جديدة تماماً يمكن من خلالها إعادة النهوض بالاقتصاد الوطني وفق أسس ومرتكزات مختلفة نوعياً عن المرحلة السابقة.

لكن يبقى الأهم هو ألا يتم القضاء على ما تبقى من دور لبنان الذي تآكل بفعل تراجع الاقتصاد الكبير إلى أن كانت الضربة القاضية من خلال انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس (آب) 2020 الذي دمر أجزاء واسعة من الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات التي يملك فيها لبنان موارد بشرية مهمة (قبل موجة الهجرة الأخيرة طبعاً)، ولكن ليس في سبيل تحويله إلى محطة لتصدير الكنتاغون والمخدرات وتدمير علاقات لبنان العربيّة.

إذا كان المطلوب جنوح لبنان نحو تحوله إلى منصة مقدّمة للتهريب والتجارة السوداء وتوفير الدعم لأنظمة الدول المجاورة في الوقت الذي بالكاد يملك القدرة على إدارة اقتصاده، فإن البلاد أمام مخطط خطير يستهدف ما تبقى لها من موقع صوري في العالم عموماً والعالم العربي خصوصاً.

باستطاعة لبنان العودة إلى تاريخه في الإنفتاح على العالم، وفي أن يكون مركزاً مقدّماً في مجال الحريات العامة والثقافة والفكر والأدب، بالتوازي مع اقتصاد رشيق ونوعي يتركز على توفير مناحات ملائمة للاستثمار والتوظيف وخلق فرص العمل بما يحقق إعادة التعافي إلى المجتمع الذي بالكاد يملك القدرة على إدارة اقتصاده، بعد تدهور سعر العملة الوطنية وتدهورها أمام العملات الأجنبية ما ولد التضخم الهائل وساهم في التساقط السريع للبلاد.

التغيير ممكن، شرط عدم تعطيله من قوى العبثيّة والولاءات العابرة للحدود.

صندوق الاقتراع يدخل العراق مرحلة مفصليّة جديدة



مينا العربي

قبل موعد انتخابات 10 أكتوبر المقبل، وقد أربك رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، الوضع، عندما قال في يوليو (تموز) الماضي إنه لن يشارك في الانتخابات، ليعود ويعلم عن عزمه المشاركة في عملية الاقتراع. وبينما يسعى رؤساء كتلات إسلامية شيعية، مثل هادي العامري وحيدر العبادي، لأن يظهروا أنفسهم كمرشحين مثاليين لمنصب رئيس الوزراء، يسعى رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، لأن يعيد بعض تحالفاته للحصول على فرصة لتشكيل الحكومة. إلا أن مقتدى الصدر يصر على تشكيل الحكومة في حال استطاع أن يكرر نجاحه، كما في الانتخابات السابقة، ويحصل على أعلى عدد من مقاعد البرلمان العراقي 329، بعد أن استطاع تحالفه أن يحصل على 51 مقعداً في انتخابات عام 2018، أما باقي الأحزاب المقسمة بناء على تقسيمات طائفية وعرقية، فهي أيضاً منسجعة بحملاتها الانتخابية التي تصب جهودها في محاولة معرفة من الأحزاب الإسلامية الشيعية التي قد يعطيها فرصة الحصول على مقعدين أو ثلاث في الحكومة المقبلة، وعلى ضوء ذلك، بنى التحالفات. لا يسمع الناخب العراقي عن رؤى سياسية أو برامج انتخابية، معالجة تحديات شديدة في البلاد، رأسها البطالة وكفاح الفساد والتحصي لوباء «كوفيد - 19» والتنمية الملغوبة. ومن اللافت أن مدينة الموصل، التي ما زالت تعاني أجزاء كبيرة منها من دمار

الذي مر شهر واحد لم يقل فيه المحللون إن «العراق يمر بمرحلة مفصليّة»، واليوم تتكرر هذه العبارة. العراق حقاً يمر بمرحلة مفصليّة مع بدء العد التنازلي لإجراء الانتخابات التشريعية التي ستحدد شكل الحكومة الجديدة ومنهجها. النظام السياسي القائم في العراق يجعل من عملية الاقتراع نفسها غير قادرة على تحقيق تغيير جذري في البلاد، لكن تزامن الانتخابات مع التغييرات الداخلية والإقليمية والانسحاب الأميركي من أفغانستان يجعلها مفصليّة في تحديد المرحلة المقبلة.

دخل العراق الشهر الأخير قبل إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، جاءت ضمن جهود الطبقة السياسية العراقية لتهدئة الشارع بعد مظاهرات حركة «تشرين» التي انطلقت في أكتوبر (تشرين الأول) 2019. ورغم أن زخم المظاهرات تراجع بسبب اعتقال الناشطين واستهدافهم واعتقال بعضهم، بالإضافة إلى قتل شي وباء «كوفيد - 19»، إلا أن السياسيين العراقيين على معرفة كلية بأن الشعارات التي هتف بها المنظرون، بما فيها المطالبة بإنهاء الفساد، واسترجاع السيادة العراقية، ما زالت تمثل شريحة كبيرة من الشارع العراقي.

داخلياً، المشهد العراقي منقسم بين السياسيين والشعب، سياسيون منشغلون بالتحالفات، خصوصاً بين الأطراف الإسلامية الشيعية التي تحاول أن تحسم تحالفاتها